تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية من منظور البنوك الجزائرية "دراسة على عينة من البنوك العاملة بولاية تبسة"

The Encouragement of small and medium enterprises to adopt a culture of social and environmental practices from the perspective of Algerian banks "A study on a sample of banks operating in the state of Tebessa"

عبد المالك مهري [1*]، بن صغير فاطمة الزهراء [2]

[1] جامعة العربي التبسي (تبسة)، abdelmalek.mahri@univ-tebesa.dz

[2] جامعة العربي التبسي (تبسة)، fatima.benseghier@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/10/30 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى التزام البنوك الجزائرية محل الدراسة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، من خلال دراسة لعينة من البنوك العاملة في ولاية تبسة. حيث توصلت الدراسة الى أن البنوك العاملة بولاية تبسة ملتزمة بممارسة المسؤولية الاجتماعية فضلا على أنها تعمل كذلك على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البنوك، المسؤولية الاجتماعية؛ الممارسات البيئية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ البيئية المستدامة.

تصنيف JEL: G21 ، Q56

Abstract :

The study try to showing the extent of commitment of the Algerian banks under study to the principles of social responsibility, through a study of a sample of banks operating in Tebessa. The study concluded that the banks operating in Tebessa are committed to practicing social responsibility, as well as encouraging small and medium enterprises to adopt a culture of social and environmental practices.

Keywords: *Bank, Social Responsibility; environmental practices; small and medium entreprises; sustainable environmental.*

Jel Classification Codes: G21 ،Q56

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعد المسئولية الاجتماعية للبنوك الحلقة الذي تؤدي من خلالها هاته الأخيرة واجباتها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة أمامية للتنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما توفره من مساهمة في توفير فرص العمل وخلق المبادرات وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة وغيرها، فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك من بين الآليات المستخدمة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

وبغرض معرفة أهمية المسؤولية الاجتماعية في إرساء الإطار المتكامل للممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اختيار البنوك العاملة بولاية تبسة، لما تمثله هاته المؤسسات من نموذج مثالي لدراسة التغيرات التي تحصل في بيئتها الداخلية ومدى قدرتها على التكيف والتفاعل مع طبيعة متغيرات البيئة الخارجية والاستفادة منها لإنتاج المعرفة العلمية والعملية.

1.1. مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

-هل تعمل البنوك النشطة بولاية تبسة من خلال التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة ؟

وتحت هذا التساؤل الرئيس ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك؟ وفيم تتمثل فوائدها وأبعادها؟

-هل تتبنى البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية؟

-ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة؟

2.1.فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا السؤال الجوهري نعتمد على جملة من الفرضيات تعكس أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للتحقق من تطبيقها في البنوك العاملة في ولاية تبسة ومن ثم تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وتتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

-الفرضية الأولى: تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$0.05 \geq \alpha$.

-الفرضية الثانية: إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

-الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل.

3.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المتغيرين، واتخاذ ما يلزم من حلول وخطوات تتناسب والتغيرات الحاصلة في العالم بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة.

4.1.أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

-توضيح كل المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات؛

-تبيين أهمية تبني المؤسسات المالية لمنهج المسؤولية الاجتماعية والفوائد المتأتية من تبنيه؛

-تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-بالاعتماد على نتائج الدراسة يتم تقديم عدد من التوصيات من اجل تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1.2مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

توجد العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية، وكل تعريف ينظر إلى هذا المفهوم من وجهة نظر معينة، وسنعرض نماذج تعاريف تبنتها هيئات ومنظمات دولية:

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: " التزام المؤسسات الاقتصادية بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد السواء" (, مؤتمر الأمم المتحدة التجارةوالتنمية و (الاونكتاد)، 2004، صفحة 28).

يعرف الاتحاد الأوربي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال".(**Commission des communautés européennes**، 2001، صفحة 07)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف". (طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري، 2005، صفحة 52)

وباعتبار البنوك الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد فعن طريقها يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض، وعليه يمكن تعريفه على أنه مؤسسة مالية هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض اقتراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

وعليه تتمثل المسؤولية الاجتماعية للبنوك في أن البنك يأخذ بعين الاعتبار في عملياته وأنشطته المجتمع المحلي، ويكون هذا من خلال آلية داخلية ذاتية تنظيمية تقوم بموجبها البنوك برصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية لإحداث أثر إيجابي شامل على المجتمع، وبصيغة

أخرى المسؤولية الاجتماعية للبنوك هي التزام مستمر بمشاركة المجتمع من خلال استشعار البنوك بمسؤوليتها تجاه مجتمعها بأسلوب يخدم كل الأطراف في آن واحد.

1.1.2.فوائد التزام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية

توفر المسؤولية الاجتماعية العديد من الفوائد المحتملة للبنوك، والتي تتضمن ما يلي:

- ❖ تشجيع السلوك المستدام من قبل العملاء.
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
- ❖ تحقيق مزايا تنافسية مثل الوصول إلى أسواق وأعمال جديدة وزيادة المبيعات والعوائد وتحسين الإنتاجية. (CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) & SUSTAINABI، 2018، صفحة 01)
- ❖ تحفيز الموظفين على العمل من أجل ضمان مشاركتهم النوعية في العمل وتعزيز ولائهم وروحهم المعنوية وتحقيق مستويات عمل متفوقة.
- ❖ توفير فوائد حقيقية للمجتمع ككل، وجعل البنوك أكثر إدراكا لدورها المحتمل في المجتمع.

توفر المسؤولية الاجتماعية أيضا العديد من الفوائد المحتملة للبنوك كما يلي (الحاج عرابة و جميلة العمري، 2016، صفحة 09):

- ❖ تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتوقعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية (شاملة إدارة أفضل المخاطر القانونية) ومخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية.
- ❖ تحسين ممارسات إدارة المخاطر للمؤسسة.
- ❖ تعزيز سمعة البنوك، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور.
- ❖ دعم ترخيص المؤسسة الاجتماعية للعمل.
- ❖ تحسين علاقة البنوك مع الأطراف المعنية وقدرته على الابتكار من خلال التعرض لوجهات نظر جديدة والاتصال بقطاع متنوع من الأطراف المعنية.
- ❖ تحقيق المدخرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفقات واسترداد المنتجات الفرعية القيمة.
- ❖ تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسة المسؤولية والمنافسة العادلة وانعدام الفساد.

2.1.2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك ومجالاتها

يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، وهي (حسين عبد المطلب الأسرج، 2014، صفحة 05):

أ. **البعد الاقتصادي**: هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج الخدمات، ومن خلال فرص العمل ومصادر الدخل.

ب. **البعد الاجتماعي:** وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات البنك على الأفراد داخل وخارج البنك، مثل: علاقات العمل السليمة، الصحة والسلامة المهنية في العمل...

ج. **البعد البيئي:** هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة البنوك على البيئة الطبيعية.

والشكل 01 يوضح هذه الأبعاد.

من خلال الشكل يتبين أن البنوك تتبنى مسؤوليتها وهذا يعني أنها تحاول دعم أو جني عوائد إيجابية باستمرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. وهناك دراسة أشارت إلى أن البنوك التي تتبنى هذه الفلسفة تطمح إلى البقاء وتحقيق الربحية في السوق (جانب اقتصادي) وتميل إلى تحسين ظروف المجتمع (جانب اجتماعي)، فضلا عن تحسين البيئة المادية (جانب بيئي).

2.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وتختلف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة. ويعد تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث إن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 أجيرا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 250 أجيرا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو (والي مريم، 2014، صفحة 268).

بالإضافة إلى ذلك نجد من بين التعاريف الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة ((**Small Business act** والتي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية؛ وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو

متوسطة كل مؤسسة تضم على اقل500 عامل. (ليلى عبد الرحيم و خديجة لدرج، 2008، صفحة 08)

أما الجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة الخامسة من القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة(100) وخمسمائة (500) مليون دينار"(نبيل جواد، 2007، الصفحات 84-85)

أما المادة السابعة من نفس القانون فقد عرفتها كذلك على أنها: "مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، صفحة 06)

1.2.2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تشير كل الدراسات والأبحاث إلى الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم دول العالم، والشكل **02** يوضح ذلك. إذ نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي التي تحقق الأهداف التالية:

- المردودية الاقتصادية العالية؛

-الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع؛

-تولي للاستثمار أهمية من أجل توطيد العلاقات السياسية.

3.2. دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين بتحديد مفهوم الاستدامة، إذ نجد أن المفهوم الذي طرحه مايكل بورتر أقل المفاهيم غموضا، والذي يستند إلى استخدام عبارة الربحية طويلة الأجل في الإشارة إلى مفهوم الاستدامة (**Porter Michael**، 1985، صفحة 01)، وأشار كذلك إلى الأداء فوق المتوسط في محاولة منه للتعبير عن كون أداء المؤسسة متفوق على أداء الصناعة التي تنتمي إليها تلك

المؤسسة (**Porter Michael**، 1985، صفحة 11)، من هنا نجد أن مفهوم الاستدامة يرتبط بالأجل الطويل

وعليه يطرح هذا المفهوم في وقتنا الحاضر مخاطر وفرص إضافية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبغض النظر عن طبيعة القطاع الذي تعمل فيه أو موقعها الجغرافي، فالبنوك كمؤسسة مالية لها تأثيرها الكبير، بحيث لا تقتصر مسؤوليتها على الالتزام بقضايا الاستدامة في ممارساتها بل تتعدى ذلك، وعلى درجة أكثر أهمية لتشمل التأكد من التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتم تمويلهم على أساس يومي بأعلى المعايير السلوكية والأخلاقية فيما يتعلق بمسؤوليتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تتمثل فيما يلي:

1.تقوم البنوك بتقديم خدماتها ومعاملاتها المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهاته الأخيرة حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للأفراد، وهي تلعب دورا أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وبذلك تقوم البنوك في استدامة تمويل هاته المؤسسات من خلال عمليات استحواذ حذرة وإدارة العلاقات مع هاته الأخيرة، حيث تقوم البنوك بتقديم عروض متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم خدمات استشارية خاصة بإدارة الأصول والتجارة والخزينة وحلول إدارة الثروات والخدمات المصرفية.

2. كذلك في نموذج التشغيل تقوم البنوك بتحسين منصة العلاقات مع هاته المؤسسات وذلك عبر إضافة مدراء علاقات عن بعد قادرين على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتقديم المشورة لها بل والتفاعل معها عبر الهاتف.

3. دمج المعايير البيئية والاجتماعية في عملية الإقراض وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الشاملة خلال عمليات إقراض المشاريع والتي تشمل عمليات التقييم ومراجعة المخاطر البيئية والاجتماعية وفقا للمبادئ المتعارف عليها عالميا، وتشمل هذه الإجراءات كذلك مراقبة مدى امتثال المشاريع للمتطلبات والقوانين البيئية والاجتماعية المعمول بها على المستوى المحلي خلال فترة سريان القروض مثل تقييم أثر المشروع على الحركة المرورية، الصحة والسلامة المهنية في العمل، عمالة الأطفال.

4. الإقراض المسؤول والأخلاقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم البنوك باعتماد السياسات والإجراءات المسؤولة في عمليات الإقراض لضمان قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السداد في المستقبل، ولتحقيق ذلك توفر البنوك لهاته المؤسسات كافة المعلومات اللازمة لمساعدتها على اتخاذ قرار سليم فيما يخص احتياجاتها المالية.

5. نشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأعمال التطوعية ومن أمثلته: عقد اتفاقيات للقيام بممارسة أنشطة مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بتقديم التبرعات للجهات المختلفة، رعاية الملتقيات والندوات وورش العمل، التفاعل مع المجتمع.

6. تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام ببعض الممارسات البيئية أو بمعنى آخر إتباع استراتيجية بيئية لمعالجة الفضلات الناتجة من هاته الأخيرة بل والعمل على تدوير الصالح منها وإعادة استخدامها بطريقة أو بأخرى، كفاءة استخدام الطاقة وحفظها، الإضاءة،

3. الدراسة الميدانية

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1.3.منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بخطواته العلمية لتماشيه وتناسبه مع طبيعة هذه الدراسة وملاءمته، حيث انه الأسلوب المناسب ، ويستخدم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة التي يريد دراستها الباحث وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فعلا في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، بحيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا؛ بحيث يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة (فاطمة عايض فواز السلمي، 2017، صفحة 866)، بالإضافة الى هذا نجد من مزايا وخصائص التي يتمتع بها المنهج الوصفي: عدم الاقتصار على جمع وجدولة البيانات عن موضوع الدراسة، وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال تفسير وتحليل

هذه البيانات باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك للوصول إلى استنتاجات تفيد في تقديم الحلول الواقعية لمشكلة الدراسة.

تحديد مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة عينة من البنوك العاملة وتمثلت في 7 بنوك، حيث تم توزيع (35) استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الإطارات والمتكونة من جميع مديري الإدارة العليا، ونوابهم، رؤساء المصالح بالبنوك السابقة، استرد منها (**31**) أي بنسبة استرداد بلغت(89%)، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.

1.1.3.أداة الدراسة : تم تطوير استبان لجمع البيانات من أفراد العينة بحيث يشتمل ثلاثة أجزاء رئيسة :

-**المحور الأول:** ويتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة حول خصائصهم الوظيفية والشخصية.

-**المحور الثاني:** يتضمن عدد من الفقرات التي أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك في 25 فقرة.

-**المحور الثالث:** يتضمن عدد من الفقرات التي تقيس مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تبني الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في 10 فقرات.

قد كانت إجابات معظم فقرات الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي،كما يوضحها الجدول 01.

2.1.3.ثبات أداة الدراسة: تضمن تحقيق الصدق الظاهري للاستبيان على معامل ألفا كرومباخ، حيث قدر معامل الثبات الكلي 0.990، وهو ما يعتبر ملائما لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى ذلك فالمقياس يتسم بدرجة عالية من الثبات.

3.1.3.مصادر جمع البيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي بواسطة الاستبيان وتحليلها إحصائيا بواسطة برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية 23**(SPSS 23)**، أما الدراسة النظرية فتم الحرص من خلالها على الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث والمجلات والمقالات التي لها علاقة بموضوع البحث ومن خلال ما تناولته المراجع العربية والأجنبية.

4.1.3.الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية23 **(SPSS 23)** هذه

الأساليب ما يلي: معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى ممارسة البنوك محل الدراسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية، اختبار T للعينة الواحدة والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات، ومن أجل الوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على صحة الفرضيات.

2.3.نتائج الدراسة

سيتم عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة، حيث سيتم عرض نتائج الدراسة الخاصة بخصائص عينة الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي تم التوصل إلى النتائج الآتية :

يلاحظ من الجدول 02 ، والمتعلق بخصائص العينة المدروسة أن نسبة الذكور تفوق الإناث بـ 58.1%، وأن نسبة أفراد العينة البالغ أعمارهم 41-50 سنة بلغت 54.1% بالإضافة إلى أن الأفراد الحاصلين على المؤهل العلمي (جامعي) هم الفئة الأكبر بـ (71%)، أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (32.3%) من أفراد عينة الدراسة لسنوات الخبرة (من5-10 سنوات) وهذا يدل على أن أفراد العينة المدروسة دوي معرفة بحيثيات هذا الموضوع، وهذا ما يعطي مصداقية أكبر لإجابات عينة الدراسة حول الظاهرة المدروسة.

3.3.تحليل بيانات الدراسة

-أولا: تحليل بيانات المحور الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة بمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي موضحة في الجدول رقم 03. إذ تشير نتائج الجدول الى أن إجابات أفراد العينة لم تكن متباينة بشكل كبير، فيما يخص مدى توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة، وقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي الموضحة في الجدول 03 أن المستوى العام لتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، كما جاءت الأبعاد كلها بدرجة مرتفعة وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.57-3.89) حيث أن البعد أو الأسلوب الأكثر

تجسيدا أو ممارسة من أبعاد هاته الأخيرة هو " البعد الاجتماعي" إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.89) وانحراف معياري (0.671) ، وكانت درجة ممارسته مرتفعة أيضا، يليه البعد الاقتصادي وأخيرا البعد البيئي وكانت متوسطاتها الحسابية على التوالي:(3.66)، (3.57). وهذه النتائج تقود إلى القول أن البنوك محل الدراسة تهتم بشكل كبير بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهذا طبعا أمر ضروري وهام في مثل هذا النوع من المؤسسات حتى يحافظ على ضمان السير الحسن للعمل داخلها وخارجها.

-ثانيا : تحليل بيانات المحور الثالث: مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة في دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة حول مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد اتضح لنا من خلال استخدام برنامج **spss 23** أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يدركها الطاقم الإداري جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.772)، وهذا ما يمكن تفسيره أن مستوى تطوير بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقبول بدرجة عالية من طرف الطاقم الإداري.

4.3.اختبار نتائج الفرضيات

سيتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

-اختبار الفرضيات الرئيسية

سيتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث استخدمنا

" **T**" للعينة الواحدة **(One Sample T Test)**، حيث تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أقل من **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أكبر من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل.

-وكانت الفرضية الأولى على النحو التالي:

" تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$\alpha \leq 0.05$ "

يتبين من الجدول 05 أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يساوي 3.71 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة **T** المحسوبة تساوي6.310 وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي 2.042 ، كما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "البنوك العاملة بولاية تبسة تتبنى أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ".

-نتائج اختبار الفرضية الثانية: وتنص على ما يلي: " إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$".

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول 06، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة يساوي 3.65 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة **T** المحسوبة تساوي 4.695 وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية والتي تساوي 2.042، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن التزام البنوك العاملة بولاية تبسة بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

-نتائج اختبار الفرضية الثالثة: وتنص الفرضية على ما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل".

حيث استخدما اختبار **ANOVA One Way** بالنسبة لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. وهنا ترفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متغير المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. ولذلك يتم قبول هذه الفرضية بالنسبة للمتغيرات المذكورة آنفا.

4. خاتمة:

ومن خلال محاولتنا التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دراسة ميدانية وبتحليل البيانات المجمعة توصلنا إلى جملة من النتائج المبينة في النقاط التالية:

- أكدت نتائج الدراسة وجود اهتمام كبير وتبني من قبل البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك (البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وهذا ما تشير إليه النتائج المتحصل حيث جاء تطبيقها بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، وعليه فيمكن القول أن الطاقم الإداري العامل بهاته البنوك يدرك وبشكل كبير أن الفوائد المتأتية من هذا المفهوم، وهذا ما يحقق الفرضية الأولى.

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة كما يدركها أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري(0.772)، وهذا يرجع إلى إدراك القائمين على هاته الوكالات على أن الاهتمام

بتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني هاته الممارسات أمر ضروري تفرضه المتطلبات الحديثة، وهذا ما يحقق الفرضية الثانية.

- بينت نتائج تحليل الدراسة الميدانية رفض الفرضية البديلة الثالثة وبالتالي قبول الفرضية الصفرية الثالثة وهو ما يترتب عليه استنتاج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لآراء مفردات العينة حول متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك تعزى إلى البيانات الشخصية من حيث جنسهم، مؤهلاتهم العلمية، الأقدمية في العمل، مما يعني أن إجابات أفراد العينة لم تتأثر بالمتغيرات الشخصية ويرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة فئة متعلمة وواعية وشابة تدرك أهمية تبني الشركات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

وبناء على النتائج السابقة ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات :

-الاستفادة من تجارب البنوك العالمية الرائدة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛

-تشجيع البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق وحدات إدارية بالمسؤولية الاجتماعية تكون مهمتها الأساسية دعم المجتمع المحلي وتنميته؛

-محاولة البنوك تشجيع مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد دورات تدريبية وتكوينية؛

-تسليط الضوء على تفعيل ثقافة الاستمرارية والاستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك في دعم هذا التوجه من خلال جعل مبدأ الشراكة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبدأ تطبيق لكي يساعد على تطوير علاقة مستدامة بين هاتين الجهتين؛

-تشجيع القائمين على القطاع المالي على عقد العديد من الندوات والمؤتمرات لإبراز أهمية تبني البنوك لمنهج المسؤولية الاجتماعية كمنهج إداري شامل يساهم مساهمة فعالة في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة والدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-العمل على رفع توصيات هذا الملتقى إلى الوزارة الوصية لغرض دمجه في برامج العمل الحكومي.

5. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان

نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الطبعة الأولى ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فاطمة عايض فواز السلمي. (2017). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس –" جامعة الملك سعود أنموذجا"، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030.

Commission des communautés européennes. (2001). *livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises.* Bruxelles, Belgique.

Porter Michael. (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York: The Free Press.

2. المقالات:

والي مريم ,2014) .ديسمبر .(إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة العلوم الاجتماعية*)العدد .268 ,(19

3. المداخلات:

الحاج عرابة، & جميلة العمري. (2016). واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة وكالات شركات التأمين في ولاية ورقلة. دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ليلى عبد الرحيم ، &خديجة لدرج .(2008) .تجارب دولية رائدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر .*مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية في الجزائر* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر .

4. المراسيم والقوانين:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(15 12 ,2001) .المادة 5من القانون 18-11المؤرخ في 12/12/2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.06 .p ,(77) .

5. مواقع الانترنيت:

حسين عبد المطلب الأسرج ,(2014) .افريل تاريخ الإطلاع 20/07/2019:، الساعة .17:29 :المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية .05 .p .

Récupéré sur http://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977

, مؤتمر الأمم المتحدة التجارةوالتنمية، و (الاونكتاد). (2004). *كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة*. نيويورك وجنيف. تم الاسترداد من

http/ :unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf

CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) & SUSTAINABI. (2018, 07 19). Récupéré sur http://en.finance.sia-partners.com/corporate-social-responsibility-csr-sustainability-within-banking.

dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.

6. ملاحق:

جدول 1: مقياس ليكرت الحماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منعدمة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول 02: التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	58.1%
	أنثى	13	41.9%
السن	أقل من 30 سنة	10	32.3%
	31-41 سنة	17	54.8%
	41-50 سنة	2	6.5%
	أكبر من 50 سنة	2	6.5%
المستوى التعليمي	ثانوي	2	6.5%
	جامعي	22	71%
	دراسات عليا	7	22.6%
الأقدمية في البنك	أقل من 5 سنوات	9	29%
	من 5-10 سنوات	10	32.3%
	من 10-15 سنة	6	19.4%
	أكثر من 15 سنة	6	19.4%
المجموع		31	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS23

جدول 03: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

الرقم	أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
01	البعد الاقتصادي	3.66	0.723	02	مرتفعة
02	البعد الاجتماعي	3.89	0.671	01	مرتفعة
03	البعد البيئي	3.57	0.795	03	مرتفعة
أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك		3.71	0.623	----	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS 23

جدول 05: نتائج اختبار T لمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة T	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية	**3.71**	**6.310**	**2.042**	**30**	**0.000**	**دال إحصائيا**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS 23

جدول 06: نتائج اختبار T لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة **T**	قيمة **T** الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الثانية	3.65	4.695	2.042	30	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS23

جدول 7 : جدول الفروق لمتوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك

التسويق المسؤول	F	Sig
الجنس	**0.322**	**0.572**
المؤهل العلمي	**4.128**	**0.045**
الأقدمية في العمل	**2.090**	**0.152**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج **SPSS24**

الشكل 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك

Source : François DOMERGUE, La RSE dans le secteur bancaire, un outil de reconquête de la confiance en période de crise ?, P : 01, Date of Arrival : 20/07/2017, h :16 :57, site :https://www.researchgate.net/...La_RSE_dans_le_secteur_bancaire_un_outil_de_reco..

الشكل 02: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

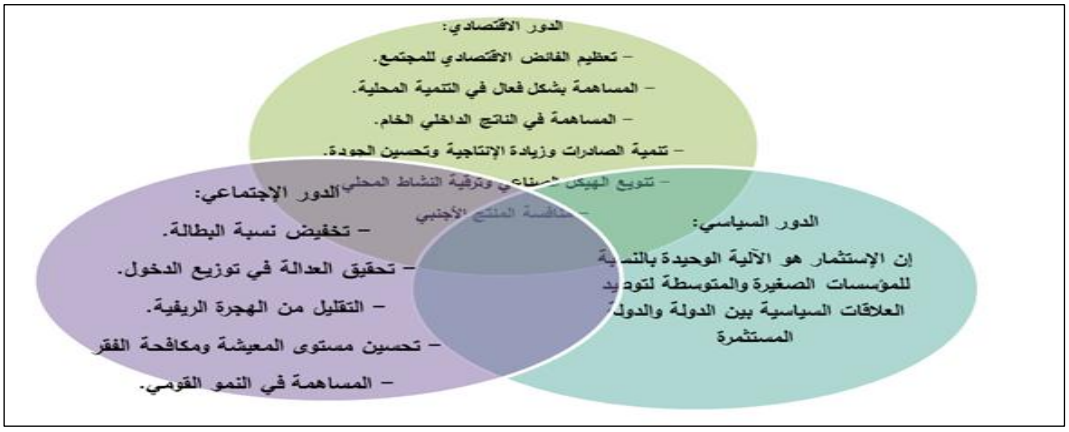

المصدر: من إعداد الباحثين.